مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تأثير المخاطر المالية في تسريع الفشل المالي للفترة (2005 - 2021)
اسم الكاتب: أحمد يونس أسود، سعد فاضل عباس المحمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3856
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 139
Sep. 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Aswad, Ahmed Younis, Al-Mahmood, Saad Fadhil Abass (2023)."The Impact of Financial Risks in Accelerating the Pace of Financial Failure for the Period (2005-2021)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (*139*), 242 -277 , https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180487
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Financial Risks in Accelerating the Pace of Financial Failure for the Period (2005 - 2021)

Ahmed Y. Aswad[1], Saad F. A. Al - Mahmood[2]
[1&2]College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

Corresponding author: Ahmed Y. Aswad1, College of Administration and Economics - University of Duhok - Iraq
ahmed.aswad@uod.ac
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180487

Article History: *Received*:17/3/2023; *Revised*:13/4/2023; *Accepted*:8/5/2023; *Published*: 1/9/2023.

Abstract

The issue of financial risks and financial failure is one of the important issues in the field of financial management, where commercial banks, whether in the Kurdistan Region or Iraq or even at the regional and global levels, face many financial problems resulting from many financial, economic and other crises, which left several negative effects on the work those banks, The current study aimed to examine the relationship between two variables represented by each of financial risks and financial failure. The research was conducted on the data of a sample of commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange to identify the impact of financial risks on financial failure in that sample. The sample consisted of ten commercial banks. The research relied on the theoretical side of the descriptive approach, while the field side relied on the analytical approach, in which the financial analysis was conducted based on the historical data of the sample, and then the statistical analysis was conducted on the data resulting from the financial analysis and through the statistical programs (SPSS-Excel) in completing the financial analyses. the required statistic. And the most important conclusions showed that there is a difference between the commercial banks in the sample in their exposure to financial failure and that the Bank of Babel was the closest among other banks to the case of financial failure., as well as the presence of a statistically significant effect of financial risks in financial failure, and the research also presented a set of proposals was one of The most important of which is that banks, if they want to succeed in their work, must work to take proactive steps to discover risks and then address them.

Key words:
Financial risks, Financial failure, Credit, Liquidity, Capital adequacy, Operation.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٩))،
أيلول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: أسود ، أحمد يونس، المحمود , سعد فاضل عباس (٢٠٢٣). " تأثير المخاطر المالية في تسريع الفشل المالي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١)" ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٣٩)، ٢٤٢-٢٧٧،
https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180487

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

تأثير المخاطر المالية في تسريع الفشل المالي للفترة (2005-2021)

أحمد يونس أسود[١] ؛ سعد فاضل عباس المحمود[٢]

جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال

المؤلف المراسل: أحمد يونس أسود، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال
ahmed.aswad@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180487

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٣/٣/١٧؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٣/٤/١٣؛ *القبول*:٢٠٢٣/٥/٨؛ *النشر*: ٢٠٢٣/٩/١.

المستخلص

يعد موضوع المخاطر المالية والفشل المالي من المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية، حيث تواجه المصارف التجارية سواء في إقليم كوردستان أو العراق أو حتى على المستويين الإقليمي والعالمي العديد من المشاكل المالية والناجمة عن العديد من الأزمات المالية والاقتصادية وغيرها.. والتي تركت عددًا من التأثيرات السلبية على عمل تلك المصارف، وهدفت الدراسة الحالية لبحث العلاقة بين متغيرين تمثلت بكل من المخاطر المالية، والفشل المالي. وقد تم إجراء البحث على بيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على أثر المخاطر المالية في الفشل المالي لدى تلك العينة، وبلغت العينة عشرة مصارف تجارية، واعتمد البحث في الجانب النظري على المدخل الوصفي بينما الجانب الميداني استند على المدخل التحليلي والذي تم فيه إجراء التحليل المالي وباعتماد البيانات التاريخية للعينة ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي على البيانات الناتجة من التحليل المالي ومن خلال البرامج الإحصائية (SPSS-Excel) في اتمام التحليلات المالية، والإحصائية المطلوبة، وبينت أهم الاستنتاجات وجود اختلاف بين المصارف التجارية في العينة في تعرضها للفشل المالي وأن مصرف بابل كان الأقرب من بين المصارف الأخرى لحالة الفشل المالي ، وكذلك وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية في الفشل المالي، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات كان من أهمها أنه يجب على المصارف إذا ما أرادت النجاح في عملها أن تعمل على اتخاذ الخطوات الاستباقية لاكتشاف المخاطر ومن ثم التصدي لها.

الكلمات الرئيسة

المخاطر المالية، الفشل المالي، الائتمان، السيولة، كفايةرأس المال، التشغيل.

المقدمة

لقد نشأ الاهتمام بموضوع المخاطر المالية في فترات سابقة وازدادت أهمية الموضوع في الفترات التي تعقب الأزمات المالية والتي تتطلب من المصارف مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن تلك الازمات وبالتالي التصدي لحالات الفشل المالي، ومن المعلوم أن ما تقوم به المصارف من أنشطة تجارية وخدمية يتصل بالدرجة الأساس بطبيعة المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها والتي تعد من بين أهم المحددات الأساسية في بقاء المصارف التجارية واستمراريتها، ويعد موضوع الفشل المالي من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين بعد إفلاس العديد من الشركات والمصارف والتي أخذت بالازدياد والتي لحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد.

المحور الأوّل: منهجية البحث: نتعرض في هذه الفقرة لتحديد مسارات بنود المنهجية لمعالجة المشكلة وتحليل الفرضيات وكما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

تواجه المصارف التجارية العديد من المخاطر المالية والتي تنشأ من طبيعة التعاملات المالية التي تقوم بها تلك المصارف أو من المتغيرات والعوامل التي تحيط بطبيعة عملها سواء المتغيرات المالية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها، والمصارف في إطار عملها ربما تتعرض لحالات الإعسار والفشل المالي إذ يرتبط الفشل المالي لديها بشكل كبير بالمخاطر المالية التي تواجهها، فإذا لم تتمكن من إدارة تلك المخاطر ومعالجتها في أوقات حدوثها فإن ذلك سيؤدي لوقوعها في الفشل المالي، لذلك جاء البحث الحالي لدراسة العلاقة بين المخاطر المالية وأثرها على الفشل المالي والذي يتطلب الأمر ضرورة دراستها ميدانياً وذلك اعتماداً على ما افرزته الدراسات السابقة من أفكار ونظريات فضلاً ما نراه من مؤشرات في الواقع الحالي الميداني للمصارف التجارية العراقية في العينة، وعليه فإن مشكلة البحث الحالية تتبلور في التساؤل الرئيس والذي يتحدد بالآتي:

حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

١.هل أن التخفيف من حدة المخاطر المالية قيد الدراسة يساهم في وقف والحد من أعراض الفشل المالي ومعالجة مسبباتها؟

٢. ماهي مستويات مساهمة أنموذج شيروود في الكشف عن توقع حالات الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة في العينة؟

ثانياً: أهمية البحث

تكتسب الدراسة أهميتها من مواضيعها النظرية وتطبيقاتها الميدانية وما تعكسه من نتائج على واقع عمل القطّاع المصرفي في العراق، وتتجسد أهمية الدراسة في جانبين يمكن استعراضهما في الآتي:

١. الأهمية الأكاديمية: تكتسب الدراسة أهميتها أكاديمياً في معالجتها لعدد من المواضيع التي سوف تتناولها على وفق المنهجية العلمية الأكاديمية؛ إذ إنها تجمع بين موضوعين ذات أهمية ألّا وهي: المخاطر المالية والفشل المالي في المصارف التجارية في محاولة لجمع الأُطر النظرية لكل منها، والإسهام في إثراء هذه المواضيع بما يتيسر جمعه من مصادر متنوعة، ووضعها تحت عنوان الدراسة الحالية، حيث حاولنا الاعتماد على ما

تيسر من مصادر في مكتبات الجامعة، وكذلك المصادر العلمية الرصينة على شبكة الإنترنيت من بحوث ودراسات.

٢. الأهمية الميدانية: تتجسد الأهمية على مستوى الميدان المبحوث من خلال ما تقدمه الدراسة من استنتاجات ومقترحات يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات المصارف التجارية العراقية، وتوضيح الصورة وبمختلف أبعادها عن مضامين كل من المخاطر المالية والفشل المالي وخصوصاً على نطاق المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً: أهداف البحث

يعد التعرف على مفاهيم المخاطر المالية والفشل المالي والعلاقة بينها من أهم أهداف الدراسة الحالية، كما أن للبحث أهداف أخرى تمثلت بالآتي:

١. معرفة أبعاد ومستويات العلاقة بين المخاطر المالية والفشل المالي وذلك من خلال بيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك عن طريق عدد من النسب المالية ذات العلاقة.

٢. محاولة التعرف على أيّ من المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة أكثر أهمية من الأخرى.

رابعاً: متغيرات البحث

يمثل تصميم أنموذج البحث المخطط المستخدم لإنشاء استجابة لمشكلة البحث إذ اعتمد البحث على عدداً من المتغيرات، إذ تضم الدراسة المتغيرات الآتية:

١. المتغير المستقل والذي يتمثل في المخاطر المالية حيث تشكلت أبعاده من أربعة أبعاد في قياسها والممثلة بكل من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر التشغيل، وقد تم قياس هذا المتغير بالمؤشرات الآتية:

أ. مؤشر مخاطر السيولة = (الموجودات السائلة / المطلوبات عدا حقوق الملكية) * 100

ب. مؤشر مخاطر الائتمان = (القروض المتعثرة/ إجمالي القروض) * 100

ت. مؤشر مخاطر كفاية رأس المال = (الموجودات المرجحة بالمخاطر / حقوق الملكية) * 100

ث. مؤشر مخاطر التشغيل = (إجمالي المصاريف العمومية والإدارية / إجمالي الإيرادات) * 100

٢. المتغير المعتمد والمتمثل بالفشل المالي والذي استندت مؤشراته على أنموذج شيروود 1978 والذي أستند على ست مؤشرات مالية ممثلة بكل من:

أ. رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات= (رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات) * 100

ب. الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات = (الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات) * 100

ت. حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) * 100

ث. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات = (الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات) * 100

ج. إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات = (إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات) * 100

ح. حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة الملموسة = (حقوق الملكية / الموجودات الثابتة الملموسة) * 100

خامساً: فرضيات البحث

وتمثلت بالفرضيات الرئيسة والفرعية والتي يتم اختبارها عند مستوى معنوية (0.05) وكالآتي:

أ. الفرضية الرئيسة الأولى: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

ب. الفرضية الرئيسة الثانية: (لا يوجد تأثير معنوي وذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

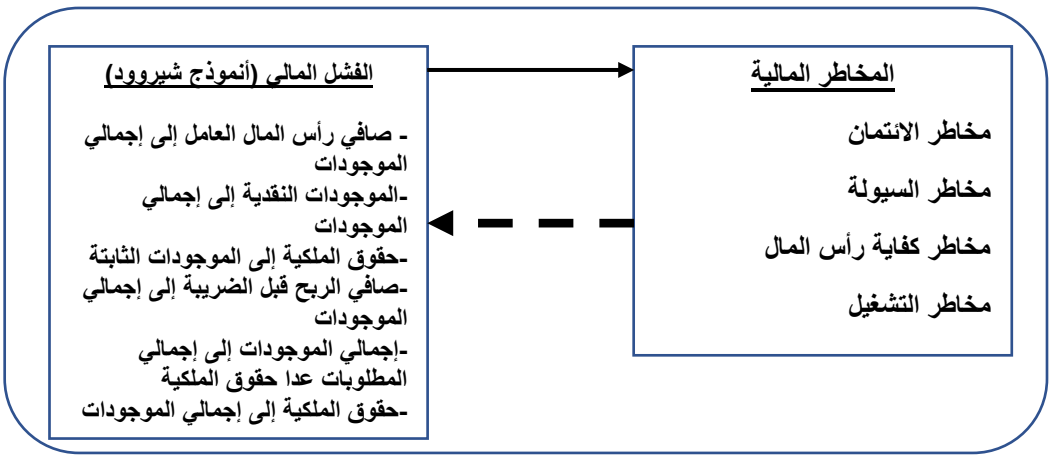
ت. الفرضية الرئيسة الثالثة: (لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المصارف المبحوثة تجاه متغيرات الدراسة الرئيسة والممثلة بكل من المخاطر المالية والفشل المالي).

سادساً: عينة البحث وأنموذجه

تكون حجم العينة من عشرة مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة المحددة من 2005 لغاية 2021 والممثلة بكل من مصرف الموصل، الخليج، المتحد، بغداد، التجاري العراقي، الأهلي العراقي، بابل، الاستثمار العراقي، العراقي الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي، وقد تم الاعتماد على المصارف المذكورة كونها تشكل أهمية

كبيرة بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي في بالعراق فضلاً عن توافر البيانات لتلك المصارف وخلال مدة الدراسة، مما يسمح للباحثين بتحديد الاختلافات الجوهرية بين طبيعة العوامل المالية التي تباشرها في أثناء عملياتها المصرفية والمخاطر التي تتعرض لها.

الشكل (١): أنموذج البحث



سابعاً: الدراسات السابقة

ساهمت الدراسات والأبحاث ذات الصلة باختبارات الضغط في إرساء العديد من الأفكار والمفاهيم المتصلة بهذا الموضوع، وتحاول الدراسة الحالية تلمس الجوانب المعرفية التي كونت الأطر النظرية للموضوع ومن ثم المضي قدماً في صياغة أبعاد و مرتسمات مواضيع البحث الحالي وبما يتوافق مع ما أختطه من معالم لمنهجيته العلمية وذلك كما يلي:

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية:

١. **دراسة (Abadi & Abdullah - 2020)** والتي تمت بعنوان اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Sherrod Springate , :دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، إذ هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية تطبيقية حول مفهوم التنبؤ بالفشل المالي والتعرف على مؤشرات قياس الأداء المالي ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، وتوصلت الدراسة بأن الانحدار المالي يسهم بدور فعال في توفير المعلومات المطلوبة فضلاً عن ذلك فهو يقدم معلومات لمتخذي القرارات مهما كانت مستوياتهم الإدارية ونوع القرار المتخذ، وكذلك تساعد في القيام بعمليات التنبؤ المختلفة ومنها التنبؤ بالفشل المالي، واقترحت الدراسة بتبني نموذج Sherrod في دراسة عموم المصارف لكونه أثبت بشكل جيد في عملية التنبؤ بفشل المصارف.

٢. **دراسة (Al hamawi - 2015)** حيث أجريت الدراسة تحت عنوان نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، حيث تمثلت عينة الدراسة 11 مصرفاً من المصارف الخاصة في سوريا للفترة من 2010– 2014، إذ هدفت الدراسة إلى مدى ملاءمة مؤشر Texas لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، وذلك بدراسة تطور أداء أهم مؤشرات الأداء المالي والسوقي للمصارف السورية الخاصة التقليدية.. وتوصلت الدراسة إلى ملاءمة مؤشر Texas لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، والقدرة التنبؤية الجيدة للنموذج المقدم حول إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام ٢٠١٥ حتى نهاية الربع الثالث من عام ، وأوصت الدراسة بإنشاء نظام للإنذار المبكر للفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاعتماد على النموذج المقدم في هذه الدراسة، وذلك بتبني مصرف سورية المركزي لهذا النموذج وقيامه بإلزام المصارف السورية الخاصة التقليدية بتطبيق هذا النموذج وبشكل دوري ومستمر.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الإنكليزية:

١. **دراسة (Oudat & Ali - 2021)** أجريت تحت عنوان المخاطر المالية والأداء المالي في المصارف التجارية والاستثمارية المدرجة في بورصة البحرين، حيث كان من ضمن أهدافها بيان تأثير المخاطر المالية على المصارف المدرجة في بورصة البحرين، وتمثلت عينة الدراسة ب 11 مصرفاً من المصارف المدرجة في بورصة البحرين للفترة من 2014– 2018. وتوصلت إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين أداء المصرف، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، وتشير أيضاً إلى علاقة إيجابية مهمة بين أداء المصرف

ومخاطر رأس المال، بالإضافة إلى أن مخاطر رأس المال هي من أهم أشكال المخاطر، وأوصت الدراسة بأن يكون هناك اهتمام بمخاطر التشغيل، والتي تتعلق في المقام الأول بعدم اليقين بشأن أرباح الشركة المالية بسبب فشل نظام الكمبيوتر، الأخطاء أو سوء المعاملة من قبل الموظفين أو خطر الخسارة بسبب التشغيل غير متوقع النفقات.

٢. **دراسة (Fadun & Oye - 2020)** والتي جاءت بعنوان تأثيرات إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي: حالة المصارف التجارية في نيجيريا، وتمثلت عينة الدراسة بمجموعة من المصارف التجارية المختارة في نيجيريا للفترة من 2008–2017.حيث هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية ممارسات على الأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر التشغيلية في أداء المصارف، كما أن هناك تأثير لممارسات إدارة المخاطر التشغيلية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصارف. واقترحت الدراسة إلى الحاجة إلى إقامة دورات تدريبية منتظمة مجدولة حول إدارة المخاطر التشغيلية وفوائدها وتطبيقاتها على مستوى المصرف، وتطوير الأطر والسياسات ذات الصلة للإبلاغ الفوري عن الخسائر التشغيلية وتسجيلها.

٣. **دراسة (Muriithi – 2016)** والمعنونة بـ تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا والتي أجريت على مجموعة من المصارف التجارية في كينيا والبالغ عددها (43) مصرفا تجارياً للفترة من 2005 – 2014، حيث هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية لها تأثير سلبي كبير على العائد على حقوق الملكية، وأن المخاطر المالية لها تأثير كبير على الأداء المالي، ووجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية الكينية، واقترحت هذه الدراسة أنه يجب على المصارف إجراء مفاضلة بين المخاطر المالية والأداء المالي.

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من الأنشطة الاقتصادية، إذ استمرت المخاطر المالية في الزيادة مع تنوع الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت حتى من سمات الاقتصادات المعاصرة، وهذا الارتباط بين النشاط الاقتصادي والمخاطر يجعل من المستحيل التخلص منها بشكل دائم، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها مضبوطة إلى حد كبير، وفي الحياة الاقتصادية كل نشاط تقوم به المنظمة يحتمل مجموعة من المخاطر التي تؤدي بها إلى تحمل الخسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب، إذ أن الاختلاف في هذه الأسباب وآثارها هي أساس التنوع في المخاطر (Zubairi& Saray, 2020: 7)، وقد عرف (Suham & Lakhdar, 2014: 152) المخاطر المالية على أنها امكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب به، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة،

كما تعني المخاطر أيضاً عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية وينظر إليها على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليه مستقبلاً، وقد عرفها (Qath, 2018: 38) على أنها الخسائر المحتملة في الأسواق، أي أنها تشمل جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، حيث تتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارات المنظمات وفقاً لحركة السوق والأسعار والعمولات، الظروف الاقتصادية والعلاقة مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويرى الباحث أن المخاطر المالية هي الخسارة المحتملة في الأسواق المالية نتيجة عدم قدرة الموجودات المتداولة على تغطية الالتزامات، كما أنها تمثل عملية تقييم وقياس المخاطر ووضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارتها.

ثانياً: أهمية المخاطر المالية

تعد المخاطر المالية من المواضيع التي زاد الحديث عنها في الآونة الأخيرة وخاصة في ظل الأزمة المالية، إذ أنها اليوم بمثابة علم بحد ذاته يستند على علوم الإحصاء والاحتمالات، الاقتصاد وعلم التمويل والمال وعلم المخاطر المالية مركبات مكونة له، فبإدارة المخاطر يدور الحديث حول إمكانية الحد من المخاطر وذلك يكون نتيجة التقليص من الخسائر المتوقعة عن طريق استراتيجية متبعة لهذا الصدد، حيث إن تقليص الخسائر يكون وفقاً لاستراتيجية حكيمة لها القابلية على الاستجابة وفق سلوك واتجاه السوق بمعنى في حال حدوث بوادر إيجابية لأسواق الأموال (Elyan, 2021: 14). وهناك عدد من الأسباب التي دفعت المنظمات إلى الاهتمام بمفهوم المخاطر المالية، فبالإضافة إلى المنافسة المتزايدة بين المنظمات ورغبتهم في الحفاظ على مركزهم، ومعدلات التغيير السريعة في البيئة الاقتصادية التي أصبحت سمة من سمات العصر وعصب الحياة في البيئة بمختلف أنواعها وأسمائها، كذلك المفاهيم المتنامية للجودة وتكنولوجيا المعلومات والحوكمة والأداء المالي والتشغيلي، والتركيز على تلك المنظمات التي لديها محافظ مالية متنوعة وعلى دراية بكيفية التعامل مع المخاطر المالية التي تتعرض أو قد تتعرض، وينظر إلى أهمية المخاطر المالية من حيث الاستثمار وقواعد التمويل للمنظمات، بجانب خطط التقاعد والموجودات وكيفية استبدالها، وكذلك تبرز أهمية المخاطرة المالية من خلال احتساب وتحسين أدوات التحوط المتاحة التي تساهم في خفض تكلفة المنظمات وبالتالي تقليل الخسائر وزيادة الأرباح، وبذلك التخلص من المصاعب المالية وعدم تراكم الالتزامات الضريبية المتوقعة مما يضيف قيمة للمنظمة، بالإضافة إلى ويعزز حقوق المساهمين (Bartram, 2016:56).

ثالثاَ: أنواع المخاطر المالية

وتقسم حسب الآتي:

١. **مخاطر السيولة**: هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة المصرف على مواجهة عمليات سحب الودائع المفاجئة، أو عدم قدرته على تلبية الطلبات النقدية من المقترضين. ومع ذلك، هناك تضارب بين ربحية المصرف والسيولة، حيث يساعد استثمار المصرف في الموجودات طويلة الأجل على زيادة الربحية؛ بسبب العائد المرتفع المتوقع، فإن هذا الخيار يزيد من مخاطر السيولة. بينما يساعد الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل على توفير السيولة، ولكن يفقد المصرف عوائد عالية، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية

(Tabari,2013:1626-1631). كما يواجه المصرف مشكلات السيولة المؤقتة التي تجعل المصرف يقترض من السوق بين المصارف، أو قد يذهب للاقتراض من البنك المركزي ((Hamood, 2019: 50)) أي أن المخاطر التي تواجه المصرف بسبب عدم تطابق تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات مع حقيقة أن تاريخ استحقاق المطلوبات أقصر من تاريخ استحقاق الموجودات، وهذا يؤدي إلى عدم وجود أموال كافية للوفاء بالالتزامات المالية (Ariffin, 2012: 78).

٢. **المخاطر الائتمانية:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتكبدها المصرف، بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم نيته في سداد القرض وفوائده في الوقت المحدد، إذ أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم امتثال المقترض لأحد شروط العقد، مما يؤدي بدوره إلى خسارة محتملة للمقرض، وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر، بالرغم من وجود مخاطر أخرى تواجه المصارف، إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث السابقة أكدت أن معظم الأزمات التي تواجه المصارف في مختلف دول العالم كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني من قبل المقرضين وعدم قدرتهم على دفع المستحقات في موعدها، ويمكن تقسيم مخاطر الائتمان إلى ثلاثة أنواع وهي: مخاطر الطرف المقابل، مخاطر البلدان، ومخاطر التسوية (Hamood, 2019: 51).

٣. **مخاطر السوق:** تعد مخاطر السوق من المخاطر المالية التي تنشأ بسبب الخسائر المحتملة بسبب التغيرات في السوق أو الأسعار المستقبلية، وتشير مخاطر السوق إلى التقلبات في الدخل أو القيمة السوقية الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق الأساسية، وقد حددت لجنة بازل مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأوراق المالية والسلع وعوامل السوق الأخرى (Greuning & Bratanovic,2009:227) وتقسم مخاطر السوق إلى مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف (Tapiero,2004:12).

٤. **مخاطر التشغيل:** وتمثل المخاطر التي تنشأ نتيجة لقيام المصرف بعملياته المالية وأنشطته، إذ وسبب حدوث هذا النوع من المخاطر هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات المصرف التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو إضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى؛ لذلك فإن التأثير السلبي لهذه الأحداث وبشكل غير متوقع على إيرادات المصرف هو الذي يجعلها ضمن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، كما أن مخاطر التشغيل يمكن أن تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عمّا هو متوقع وبالتالي ينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المصرف، وبعض المصارف لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وعرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية (Aswad, 2016: 36).

٥. **مخاطر التمويل:** وتعني عدم قدرة المصرف على خدمة المودعين وامتناع المصارف الأخرى عن إيداع أموالها لديه لأسباب تتعلق بسلامة موقفة المالي (Rizk, 2022: 85).

٦. **مخاطر التضخم:** ويقصد بها الخطر الناتج من الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ويتضرر المصرف من التضخم لأن معظم موجوداته تكون بشكل قروض بالعملة المحلية، إلى جانب أن الاستثمارات المالية الأخرى تكون أيضاً بالعملة المحلية (Rizk, 2022: 86).

٧. **مخاطر كفاية رأس المال:** تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين، فالمصرف الذي يشكل رأسماله (10%) من موجوداته، يمكن أن يكون قادراً على مواجهة مخاطر تدنٍ في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله (5%) من موجوداته، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض رأسمال المصرف بالنسبة لحجم موجوداته له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين؛ فإذا اختار مصرف زيادة مديونيته فلا شك في أن ذلك سيؤدي إلى تحسين في العائد، والعكس صحيح ، وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عندما تكون قيمة صافي حقوق الملكية لديه سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات، وهكذا تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الموجودات، ويعود الاهتمام بمخاطر كفاية رأس المال إلى أهمية هذا العنصر في استقرار النظام المالي من خلال أثر رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، خاصة أن الهدف من رأس المال هو (Aswad, 2016: 40):

- وسيلة وقائية لامتصاص الخسائر عند تحققها، وبذلك يتفادى المصرف التصفية.
- التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، وذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف.
- التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق.

وهناك تصنيفات عديدة للمخاطر المالية منها (Kalash, 2022: 26) (Al-Jaloud, 2018: 582) (Al-Rawi, 2009: 10):

١. **المخاطر النظامية:** هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات، وأن هذه المخاطر ناتجة عن عوامل مشتركة تؤثر بالنظام الاقتصادي ككل مثل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، بصورة عامة، أكثر المؤسسات تعرضاً للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها أو أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية، أي أن المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام وبالتالي فهي مخاطر لا يمكن تجنبها بالتنويع ولهذه المخاطر عدد من الخصائص:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل (الكساد والتضخم، ارتفاع الفائدة، الأزمات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في المنطقة)
- تكون درجة المخاطرة مرتفعة في عدة حالات منها:
- الشركات التي تنتج سلعاً غير أساسية .

- الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية .
- شركات تنتج سلعا تتعرض لسرعة التقادم .

٢. **المخاطر غير نظامية:** و يطلق على المخاطر غير النظامية تسميات متعددة، منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة والمخاطر الاستثنائية والمخاطر اللاسوقية، وتعرف على أنها حالات التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بشركة معينة أو قطاع معين حيث أنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي، لذلك وجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى، وتحدث نتيجة لعوامل عديدة مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين و الدعاوى القضائية، ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة.

٣. **المخاطر الكلية:** وهي المخاطر التي تجمع بين كل من المخاطر النظامية والمخاطر غير نظامية وعليه يمكن صياغة معادلة المخاطر الكلية بالآتي:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

رابعاً: مفهوم الفشل المالي

يعد الفشل المالي من الظواهر الخطيرة التي قد تواجه المنظمات على اختلاف أنواعها وفي مراحل مختلفة قد تبدأ في مرحلة التأسيس أو في مرحلة النمو أو الازدهار ويرتبط ذلك بعاملين، الأوّل هو حجم العائد المتوقع من النشاط التشغيلي، والثاني هو درجة المخاطرة الكامنة في هذا العائد، وبالتالي فإن تحقيق الخسائر يعني فشل المنظمة في تحقيق هدفها الرئيسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعليق أنشطة المنظمة نتيجة تراكم التزاماتها وعدم قدرتها على سدادها، وبالتالي توقفها عن النشاط وعدم قدرتها على الاستمرار، والمرتبط بسلامة المؤشرات المالية التي تعبر عن كفاءة أداء المنظمة، كالسيولة والنشاط والمديونية والربحية، لذا أصبح موضوع الفشل المالي وعدم قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار من الموضوعات المهمة في الوقت الحاضر، ولذلك حظي هذا الموضوع بأهمية كبيرة من الباحثين والدارسين، وذلك لمواجهة مخاطر الفشل وتجنيب المنظمة الوقوع في مشاكل قد تؤدي إلى تصفيتها (Jumaili,2014: 24). وعرفها (Shaheen & Matar,2011: 859) بأنه التوقف التام عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس ووقف النشاط ، قد يختلط على البعض استخدام مصطلحات (التعثر المالي، العسر المالي) ككلمات مترادفة مع الفشل المالي.

وعليه من خلال المفاهيم السابقة يتبين أن الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة سواء أكانت شركة أو مصرف على مواصلة أعماله بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك عدم قدرة ايرادات الشركة على تغطية كافة التكاليف بما في ذلك تكلفة تمويل رأس المال مما يؤدي إلى التصفية القانونية عندما تصبح قيمة الموجودات الدفترية أقل من قيمة الالتزامات الدفترية، وهذا يؤدي إلى الإفلاس وانتهاء حياتها المالية.

خامساً: أسباب الفشل المالي

أن الوضع المالي غير السليم للمصرف قد يتسبب في ضائقة طويلة الأمد، مما قد يؤدي إلى فرض قيود على الأنشطة الاستثمارية، وبالتالي يؤثر على أدائه، لذلك من المهم للمصرف تحديد تلك الأسباب، واتخاذ الإجراءات المناسبة لها (Khaliq et al.,2014: 141)، وتتمثل أسباب الفشل المالي بالآتي:

١. الأسباب الإدارية: تتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الإداري للمصرف والتي تؤدي في مجملها إلى حدوث الفشل المالي، ومن أبرز هذه الأسباب الاختيار الخاطئ لإدارة المصرف وغياب التخصص الإداري والفني، وكذلك وجود تضارب بين أعضاء الإدارة العليا، وتفضيل المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكين، وعدم كفاءة الإدارة في أداء أعمالها حيث لا يمكنها ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية (Soverall & Persoud,2013: 18).

٢. الأسباب الداخلية: وتشمل مجموعة من الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية والتي تؤدي في مجملها إلى الفشل المالي والاقتراب منه، ومن هذه الأسباب ضعف الإدارة وعدم معرفتها بالأنشطة، وعدم كفاءتها من السياسات التشغيلية المختلفة وتقديم الخدمات والخسائر المتراكمة والضعف في اختيار المجالات الاستثمارية وعدم الدقة والحذر في إعداد الميزانيات والمراكز المالية وضعف الوعي المالي والخبرة في التمويل الأساليب والمشاكل الداخلية التي تحدث بين الموظفين (Cihangir & Kara, 2014: 96).

٣. الأسباب المالية: وهي مجموعة من الأسباب التي تتعلق بالجانب المالي للمصرف، والتي تؤدي إلى حدوث فشل مالي ومن أهم الاسباب هي الخلل في الهيكل التمويلي للمشروع من خلال عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يؤدي إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب في نتائج أعماله وبالتالي ظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائني، والمبالغة في الإنفاق ببعض الجوانب والتي لا تساعد على تحقيق اي إيراد يوازي هذا الإنفاق، وكذلك الأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنياً وإدارياً أي تحمل مصاريف أكبر مما مخطط لها، والتكاليف المبالغ فيها لأعضاء مجالس الإدارات (Al-Janabi, 2019: 70) .

٤. الأسباب التسويقية: تعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات، حيث يرتبط نجاح أي منها في تحقيق أهدافه بالأداء الجيد لقسم التسويق في النشاط المنوط به، حيث يتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة الجانب التسويقي، ومن هذه الأسباب: صغر حجم السوق المالية، وعدم اختيار الأساليب التسويقية المناسبة لمنتجاتها وخدماتها واستثماراتها بما يضمن الحفاظ على حصتها في السوق، (Ismail, 2014:31).

٥. الأسباب الفنية: تتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الفني للمصرف والتي تؤدي في مجملها إلى حدوث فشل مالي، وأهمها: وجود أخطاء في إعداد دراسة الدوى الفنية منذ البداية والتوسع في البيع بالأجل أو في منح الائتمان دون الاعتماد على قواعد سليمة في هذا الأمر، وهذا يجبر المصرف على الحفاظ على سيولة عالية على حساب عمليات الاستثمار، وإعطاء صلاحيات واسعة للمديرين (Al-Janabi, 2019: 70)

٦. الأسباب الخارجية: تحتوي على مجموعة من الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف والتي يصعب السيطرة عليها، والتي تؤدي إلى حدوث الفشل المالي، وهي: الاتجاهات التضخمية الموجودة على مستوى

الاقتصاد المحلي والعالمي، التعرض للتقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها مما يؤدي إلى تصاعد قيمة الديون للعديد من المؤسسات المالية المقترضة والذي يؤدي إلى خلل في هيكلها التمويلي وعدم إجراء تحليل دقيق للعوامل الاقتصادية والوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد (Al-Bayati, 2022: 17-18).

سادساً: طرق علاج الفشل المالي

عندما يقوم مشروع أو مصرف بعمله، فقد يواجه أحياناً ظروفاً غير مواتية تؤدي إلى مواجهة مشاكل الفشل المالي أو الإعسار أو مشاكل أخرى، لذا يجب معالجة هذه المشاكل، إذ هناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي ، وقد تتداخل هذه الأساليب أو قد تستخدم وسيلة أو أكثر من وسائل العلاج ولحل المشكلة والوحدة الاقتصادية قبل اختيار الطريقة المناسبة وإجراء دراسة مكثفة عن الأسباب التي أدت إلى الفشل حتى نتمكن من اختيار أفضل الطرق لمعالجتها (Du Jardin & Severin, 2012: 301)، ويمكن تلخيص هذه الطرق على النحو التالي:

١. الاندماج: هو اندماج شركتين أو أكثر في هيكل جديد وهو عكس الاتحاد ويعتبر الاندماج من الاستراتيجيات الحديثة، حيث تظل شخصية الشركات الداخلة فيه كما كانت قبل دخول الاندماج، إذ أصبحت الاندماجات من أهم الاستراتيجيات في النصف الثاني من القرن العشرين (Al-Janabi, 2019: 70).

٢. إعادة الهيكلية أو التنظيم: على الوحدة الاقتصادية أن تبحث عن استراتيجية جديدة تساعدها في حل الأزمة ومعالجة الخلل ودفعها إلى الفشل المالي، إذ أن إعادة الهيكلة والتنظيم تتم في الجوانب التالية (Behit, 2015: 12):

أ- إعادة تقييم الموجودات: حيث يتم اعتماد القيمة السوقية لتلك الموجودات بدلاً من القيمة الدفترية، وهذا سيحسن مؤشر السيولة ويقارنها بحق الملكية، مما يساعد الوحدة الاقتصادية على الاقتراض من الآخرين.

ب- إعادة هيكلة الديون: عن طريق إجراء مفاوضات مع الجهات الدائنة والعمل على تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل.

ت- تحويل الديون إلى ملكية: عن طريق إصدار الأسهم بما يعادل الدين وتحويل الدين إلى أسهم في رأس المال.

ث- زيادة التدفقات النقدية الداخلة إلى الوحدة الاقتصادية: عن طريق التخلص من المخزون وعرضه للبيع في المزاد أو مبادلة المخزون بالموارد الأخرى التي تحتاجها الوحدة في الإنتاج أو عملياتها التشغيلية أو ببيع الخردة والموجودات القديمة، والحصول على السيولة التي تفيد الوحدة الاقتصادية للخروج من الأزمة.

ج- خفض التدفقات النقدية الخارجة: من خلال تقليل مجالات الإنفاق والمصاريف غير المبررة، والبحث عن مواد ذات تكاليف أقل واستخدامها في الإنتاج، مما يقلل التدفق النقدي الخارج.

٣. التأجير: يقصد به أن المؤسسة أو المنظمة تؤجر موجوداتها للآخرين بغرض الحصول على عوائد يمكن أن تساعدها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين والابتعاد إلى حد ما عن شبح الفشل المالي، مقابل عدم التخلي عن موجودات المؤسسة (Al-Janabi, 2019: 70).

٤. تغيير الشكل القانوني: تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الفعالة لعلاج الفشل المالي وتهدف إلى تحويل الوحدة الاقتصادية من شكل أقل مرونة إلى شكل قانوني أكثر مرونة حيث توجد حرية كبيرة للإدارة في التحرك واتخاذ القرارات التي تدفع المنظمة إلى تحقيق الأرباح (Behit, 2015: 12).

٥. التصفية: هو قيام الوحدة الاقتصادية بيع موجوداتها للغير لكي تحصل بالمقابل على الأموال للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وتتبع ضمن هذه الطريقة مجموعة من الإجراءات لتسهيل عملية التصفية (Behit, 2015: 12).

سابعاً: التنبؤ بالفشل المالي

أولى الباحثون المتمرسون اهتماماً كبيراً للتنبؤ بالفشل المالي، حيث يتيح لصناع القرار إتخاذ القرارات في الوقت المناسب، مثل إعادة تخصيص الموارد والاستخدامات بشكل أكثر كفاءة، ولزيادة الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمرافق والقدرة على الاستمرار أو التصفية، تم استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس على أساس تقييم الوضع السابق وقياس مدى قدرة المصارف على تطوير مواردها، تم إنشاء هذه المؤشرات باستخدامات رياضية أو تحليل الانحدار (Al-Hamdan & Qudah, 2013: 459).

ويمر المصرف بعدة مراحل في دورة حياتها التجارية قبل أن تصل إلى مرحلة الفشل المالي ثم الإفلاس فيما بعد، ولا يمكن أن يحدث الفشل المالي فجأة، ولكن قد يستغرق فترة طويلة يمر خلالها المصرف بعدة صعوبات تتعلق بالوضع المالي الذي تواجهه حتى تصل إلى مرحلة التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة، إذ يشير بعض الباحثين إلى أن الوضع المالي غالباً لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر، ولكن يمكن ملاحظة بعض المؤشرات المالية المتعلقة بوضع المصرف لذلك سعى المحللون للبحث عن مؤشرات تدل على مكانة المصرف في المستقبل البعيد وهل هي تتجه نحو فشل مالي أم نحو النمو والاستمرارية، كما أن التنبؤ المبكر بالفشل المالي يوفر للإدارة فرصة كافية لإعداد ومواجهة العوامل المسببة للفشل المالي، سواء عن طريق تغيير السياسة أو القرارات المعتمدة أو إعادة صياغة برامج العمل أو أي وسيلة ممكنة لمعالجة حالة الفشل قبل حدوثه، بالإضافة إلى التحليل المالي باستخدام النسب المالية، فهناك طرق أخرى للتنبؤ بالفشل المالي، مثل تحليل البيانات المالية والتي تعد من أبسط الطرق لتقييم أداء الشركات، أو استخدام عدة نماذج مثل نموذج (Z-Score) لكن المشكلة التي نتعامل معها هي أي من هذه النماذج هو الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، حيث أن التحليل الأولي لم يظهر الصورة الحقيقية لوضع المصرف، مثل الربحية قد تشير إلى التحسن والنمو للمصرف، في حين أن معدلات السيولة المنخفضة قد تشير إلى وجود صعوبة مالية في المصرف (Manaseer & Oshaibat, 2018: 81).

المحور الثالث: الجانب الميداني

أولاً: التحليل المالي

1. التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية

خصص المحور الحالي لعرض نتائج التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية والتي تمثل المتغير المستقل ضمن الدراسة، وقد أجرى التحليل المذكور على البيانات والمأخوذة من الكشوفات المالية وللفترة من (2005 – 2021) ولعينة المصارف المبحوثة حيث كانت نتائج التحليل كما يلي:

مؤشر مخاطر الائتمان

تأتي مخاطر الائتمان نتيجة لعدم قدرة المصرف على توظيف أمواله المتاحة في عملية الإقراض قصيرة الأجل بحيث لا يستطيع استرداد أمواله في فترة قصيرة (فترة الاستحقاق) مما يعرضه إلى مخاطر الائتمان، ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر مخاطر الائتمان والمذكورة في الجدول (1) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005 – 2021) بلغ ما نسبته (19%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة بلغت فيها القروض المتعثرة ما نسبته (19%) من إجمالي القروض، مما يدل على ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف المبحوثة، وشهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2006، 2015، 2016، 2019، 2020 مما يدل على ارتفاع مخاطر الائتمان بمستويات عالية لدى المصارف في العينة خلال السنوات المذكورة، بينما كانت السنوات الباقية قد انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2014 والذي بلغ (2%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مخاطر الائتمان لمصارف التجاري، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تعاني من مخاطر الائتمان بشكل كبير وذلك بسبب ارتفاع نسب القروض المتعثرة لديها، والذي من الممكن أن يعرض هذه المصارف لمخاطر أعلى من بقية المصارف في العينة، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام مما يدل على أن هذه المصارف تتأثر بمخاطر الائتمان ولكن بمستويات أقل من سابقاتها. كما تبين أن مصرف الخليج لديه أقل مستوى لمؤشر مخاطر الائتمان من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (1%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف كوردستان والتي كانت مساوية إلى (96.6%)، وبذلك نستنتج بأن ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان في عدد من المصارف في العينة يرجع سببه إلى سعي تلك المصارف إلى تحقيق الربحية العالية بغض النظر عن معايير جودة الائتمان.

الجدول (١): مؤشر مخاطر الائتمان

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.011	0.002	0.570	0.002	0.000	0.047	0.028	0.024	0.300	0.031	0.102
2006	0.019	0.005	1.731	0.005	0.011	0.106	0.000	0.185	0.217	0.013	0.229
2007	0.091	0.006	0.000	0.007	0.001	0.099	0.003	0.080	0.579	0.003	0.087
2008	0.069	0.011	0.002	0.088	0.106	0.000	0.020	0.493	0.241	0.002	0.103
2009	0.008	0.010	0.004	0.003	0.217	0.002	0.014	0.009	0.379	0.016	0.066
2010	0.007	0.005	0.002	0.004	0.291	0.037	0.001	0.020	0.022	0.044	0.043
2011	0.004	0.006	0.003	0.015	0.266	0.180	0.097	0.002	0.013	0.162	0.075
2012	0.007	0.003	0.012	0.004	0.104	0.005	0.004	0.055	0.008	0.951	0.115
2013	0.012	0.004	0.005	0.130	0.048	0.002	0.004	0.000	0.016	0.082	0.030
2014	0.002	0.004	0.001	0.001	0.034	0.003	0.002	0.026	0.045	0.097	0.022
2015	0.089	0.001	0.004	0.073	0.667	0.047	0.050	0.008	0.100	0.979	0.202
2016	0.055	0.001	0.009	0.053	0.195	0.002	0.034	0.007	1.000	4.154	0.551
2017	0.124	0.015	0.005	0.030	0.967	0.066	0.000	0.014	0.081	0.840	0.214
2018	0.309	0.013	0.028	0.001	0.859	0.147	0.000	0.132	0.086	0.046	0.162
2019	0.125	0.009	0.451	0.185	0.085	0.001	0.094	0.005	0.064	5.524	0.654
2020	0.153	0.002	0.040	0.278	0.998	0.008	0.146	0.004	0.013	3.313	0.496
2021	0.081	0.073	0.000	0.244	0.064	0.008	0.048	0.004	0.037	0.168	0.073
المعدل للمصارف	0.069	0.010	0.169	0.066	0.289	0.045	0.032	0.063	0.188	0.966	-
المعدل العام											0.190

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

أ. **مؤشر مخاطر السيولة:** تأتي مخاطر السيولة نتيجة لعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية لديه، حيث يلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر مخاطر السيولة والمذكورة في الجدول (٢) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (107.1%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة لا تعاني من مخاطر السيولة، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2011، 2017 ،2020 مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات لها القدرة على مواجهة مخاطر السيولة وبمستويات عالية بينما كانت السنوات الباقية قد انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (78.2%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مخاطر السيولة لمصارف التجاري، الاستثمار، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية بمستويات عالية لمواجهة التزاماتها المالية، وفي الوقت نفسه فإن الاحتفاظ بنقدية بتلك المستويات يؤشر ضعف إدارة تلك المصارف في استثمار أموالها في مجالات يمكن أن تدر عليها أرباحاً وعوائد إضافية، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام والتي لازالت خارج مجال مخاطر

السيولة. كما تبين أن مصرف المتحد لديه أقل مستوى لمؤشر مخاطر السيولة من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (49.9%) في حين أن أعلى قيمة للمؤشر كانت في مصرف كوردستان والمساوية إلى (162%)، وبذلك نستنتج أن مصارف العينة تعتمد سياسة الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة التزاماتها وهذا بدوره يضعف من مستويات الاستثمار لموجوداتها المالية وبالتالي تخفيض مستويات العوائد المتحققة من عمليات الاستثمار.

الجدول (٢): مؤشر مخاطر السيولة

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.068	0.584	1.058	0.622	1.170	1.148	1.005	0.348	1.968	5.167	1.314
2006	0.735	0.542	1.133	0.690	0.316	1.618	0.855	0.372	1.626	1.265	0.915
2007	0.982	0.044	0.990	0.560	0.282	1.694	0.776	1.081	1.806	1.488	0.970
2008	0.846	0.630	1.177	0.456	0.035	1.071	1.054	1.225	0.092	1.230	0.782
2009	0.865	0.292	0.900	0.689	0.187	1.241	1.134	1.196	1.757	0.879	0.914
2010	0.654	0.279	0.629	0.679	0.390	0.928	0.993	0.948	1.670	0.990	0.816
2011	0.706	4.308	0.335	0.622	0.970	1.388	0.907	7.399	1.124	1.275	1.903
2012	0.816	0.583	0.546	0.743	0.915	0.141	1.122	0.607	1.047	1.393	0.791
2013	1.064	0.772	0.273	0.689	1.387	1.026	0.539	0.702	1.043	1.308	0.880
2014	1.080	0.776	0.127	0.646	0.816	0.116	0.488	1.293	1.241	1.424	0.801
2015	1.309	0.052	0.456	0.835	1.265	1.195	0.672	1.410	1.274	1.740	1.021
2016	1.149	0.635	0.261	0.892	0.830	1.264	1.056	1.480	1.455	2.174	1.120
2017	1.199	0.723	0.181	0.909	7.415	1.255	0.704	1.328	0.145	2.196	1.605
2018	1.300	0.094	0.039	0.931	0.974	1.413	0.264	1.096	1.307	0.002	0.742
2019	1.167	0.107	0.261	0.804	1.344	0.944	0.060	1.128	0.928	1.804	0.855
2020	1.369	0.159	0.050	0.906	12.971	0.752	0.102	1.168	0.939	1.615	2.003
2021	1.090	1.156	0.075	0.721	0.904	0.405	0.019	0.832	0.904	1.585	0.769
المعدل للمصارف	0.965	0.690	0.499	0.729	1.892	1.035	0.691	1.389	1.196	1.620	-
المعدل العام											1.071

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ب. **مؤشر مخاطر كفاية رأس المال:** يشير مصطلح كفاية رأس المال إلى العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وحسب اتفاقيات بازل، ويلاحظ من خلال نتائج التحليل لمؤشر مخاطر كفاية رأس المال والمذكورة في الجدول (3) يلاحظ أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (138%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة لا تعاني من مخاطر كفاية رأس المال عند مقارنتها بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل والبالغة (12%). حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة أن جميع المصارف عينة الدراسة لها معدل عالي وبالتالي فهي لا تعاني من مخاطر كفاية رأس المال، ولوحظ أيضاً وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2009، 2010، 2014،

2015، 2016، 2017، 2018، 2019 مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات لها القدرة على مواجهة مخاطر كفاية رأس المال وبمستويات عالية بينما كانت السنوات الباقية قد انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2011 والذي بلغ (82%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مخاطر كفاية رأس المال لمصارف التجاري، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف لها القدرة على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام. كما تبين أن مصرف المتحد لديه أقل مستوى لمؤشر مخاطر كفاية رأس المال من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (59%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في المصرف التجاري والتي كانت مساوية إلى (389%). وبذلك نستنتج أن مصارف العينة تمتلك رأس مال كافي لمواجهة أية تقلبات أو أزمات بسبب ارتفاع مستويات كفاية رأس المال لديها.

الجدول (٣): مؤشر مخاطر كفاية رأس المال

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	104%	55%	124%	58.5%	140.5%	176.3%	117%	64.5%	218%	164%	122%
2006	89.47%	65%	142.5%	58%	138%	172.25%	128%	51%	194%	164%	120%
2007	115%	45.06%	106%	59.0%	143%	180.5%	106%	78%	198%	164.5%	120%
2008	44.5%	35.43%	179%	73.5%	133%	164%	121%	58.7%	86%	165%	106%
2009	58%	55%	33%	49%	431%	197%	155%	78%	187%	164%	141%
2010	65%	49.16%	20%	65%	577%	124%	116%	49%	165%	166%	140%
2011	69.6%	60.22%	22%	37%	171%	196%	106%	63%	33%	65%	82%
2012	120%	51.49%	20.8%	55%	414%	166.4%	150%	76.6%	33.8%	68%	116%
2013	136%	78.03%	30.50%	59%	489.7%	104.2%	108%	63%	47%	122%	124%
2014	149%	73.8%	50.53%	58%	760.4%	111.5%	87%	93%	70%	207%	166%
2015	120%	75%	29.6%	64%	536%	116.9%	111.08%	149%	84%	303%	159%
2016	142%	89%	33.3%	86%	729%	103.22%	120%	130%	112%	455%	200%
2017	162%	125%	36%	103%	594.1%	106.65%	107.7%	139%	129%	408%	191%
2018	139%	131%	36.64%	127%	657.6%	82.87%	91.19%	122%	118%	419%	192%
2019	123%	148%	45%	64%	529.2%	58.16%	61.38%	102%	62%	429.5%	162%
2020	125%	121%	52%	28.5%	73.7%	30.91%	76.28%	105%	55%	383.3%	105%
2021	83%	148%	48.5%	34%	98.9%	25.99%	68.83%	102.5%	55%	406.4%	107%
المعدل للمصارف	109%	83%	59%	63%	389%	125%	108%	90%	109%	250%	-
المعدل العام											138%

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ت. **مؤشر مخاطر التشغيل:** ترتبط هذه المخاطر بعمليات الأعمال والأنشطة الكلية التي يؤديها المصرف، أو تلك المخاطر الناتجة عن التأثير المحتمل لإجراءات وسياسات المصرف، و يمكن الاستدلال من خلال نتائج التحليل لمؤشر مخاطر التشغيل والمذكورة في الجدول (4) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (31.6%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة في فترة الدراسة ومن

خلال عملياتها التشغيلية لا تعاني من مخاطر التشغيل مما يؤشر ارتفاع هذه النسبة لتلك المصارف تجاه مخاطر التشغيل. حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2010، 2012، 2021 مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات كانت تعاني من مخاطر التشغيل مقارنة بالمعدل العام، بينما كانت السنوات الباقية قد انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (17.9%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مخاطر التشغيل لمصارف المتحد، التجاري، بابل، والعراقي تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تعاني من مخاطر التشغيل بصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنةً بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض هذه المصارف لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام مما يدل على أن هذه المصارف تتفاوت في تعرضها لمخاطر التشغيل، كما تبين أن مصرف كوردستان لديه أقل مستوى لمؤشر مخاطر التشغيل من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (20.3%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في المصرف التجاري والتي كانت مساوية إلى (59.7%). وبذلك نستنتج وبشكل عام أن أغلبية المصارف في العينة تعاني من ارتفاع مستويات نسبة مخاطر التشغيل مما يتطلب إداراتها توجيه الاهتمام لضبط مصاريفها العامة والإدارية.

الجدول (٤): مؤشر مخاطر التشغيل

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.188	0.863	0.219	0.246	0.402	0.317	0.083	0.128	0.368	0.760	0.358
2006	0.202	0.368	0.581	0.223	0.183	0.729	0.104	0.146	0.053	0.285	0.287
2007	0.201	0.186	0.397	0.155	0.105	0.477	0.099	0.146	0.642	0.160	0.257
2008	0.181	0.102	0.121	0.023	0.111	0.344	0.109	0.142	0.465	0.189	0.179
2009	0.225	0.272	0.091	0.315	0.361	0.471	0.139	0.270	0.555	0.190	0.289
2010	0.194	0.495	0.061	0.356	6.417	0.497	0.159	0.251	0.625	0.191	0.925
2011	0.194	0.208	0.101	0.294	0.427	0.045	0.144	0.260	0.176	0.123	0.197
2012	0.168	0.109	0.892	0.296	0.370	0.239	1.735	0.259	0.139	0.134	0.434
2013	0.092	0.098	0.200	0.262	0.407	0.233	0.157	0.147	0.140	0.102	0.184
2014	0.417	0.075	0.254	0.565	0.323	0.312	0.251	0.132	0.283	0.117	0.273
2015	0.358	0.086	0.351	0.211	0.182	0.200	0.169	0.194	0.212	0.031	0.199
2016	0.209	0.123	0.604	0.219	0.179	0.139	0.166	0.234	0.126	0.046	0.205
2017	0.137	0.117	0.457	0.276	0.127	0.185	0.237	0.338	0.189	0.136	0.220
2018	0.176	0.204	0.522	0.393	0.172	0.462	0.235	0.413	0.277	0.210	0.306
2019	0.213	0.332	0.500	0.385	0.185	0.213	0.408	0.388	0.171	0.186	0.298
2020	0.280	0.314	0.271	0.246	0.068	0.148	1.046	0.261	0.156	0.258	0.305
2021	0.136	0.444	0.517	0.171	0.136	0.148	1.046	0.445	1.241	0.329	0.461
المعدل للمصارف	0.210	0.259	0.361	0.273	0.597	0.303	0.370	0.244	0.342	0.203	-
المعدل العام											0.316

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

وبالاستناد على نتائج تحليل مؤشرات المخاطر المالية في المصارف المبحوثة يمكن أن نلاحظ من الجدول (٥) حالات تعرض المصارف لتلك المخاطر بشكل عام.

الجدول (٥): حالات تعرض المصارف لمخاطر الائتمان والسيولة وكفاية رأس المال والتشغيل

ت	المخاطر	التعرض
1	الائتمان	لديها تعرض لمخاطر الائتمان
2	السيولة	ليس لديها تعرض لمخاطر السيولة
3	كفاية رأس المال	ليس لديها تعرض لمخاطر كفاية رأس المال
4	التشغيل	لديها تعرض لمخاطر التشغيل

٢. **التحليل المالي للفشل المالي:** خصص المحور الحالي لعرض نتائج التحليل المالي لمؤشرات الفشل المالي وذلك على وفق أنموذج شيروود 1978 (Sherwood) والذي يتضمن ستة أبعاد والذي يمثل المتغير المعتمد ضمن الدراسة، وقد أجرى التحليل المذكور على البيانات والمأخوذة من الكشوفات المالية وللفترة من (2005–2021) ولعينة المصارف المبحوثة حيث كانت نتائج التحليل كما يلي:

أ. **مؤشر صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات:** يعد صافي رأس المال العامل مقياس مهم لقياس سيولة وفعالية المصرف ومؤشراً على قدرة المصرف للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر رأس المال العامل والمذكورة في الجدول (6) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (35.4%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة اعتمدت سياسة غير كفؤة تجاه توظيف رأس المال العامل. حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020 مما يدل على أن المصارف حاولت تحسين هذا المؤشر خلال تلك الأعوام، بينما انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام مما يدل على ضعف مستويات كفاءة المصارف المبحوثة في توظيف موجوداتها المتداولة لديها قياساً بموجوداتها، كما تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2009 والذي بلغ (27.7%) وهذا يدل إضاعة فرصاً استثمارية كان من الممكن أن تدر عليها عوائد إضافية، ومن جانب آخر وبالعودة إلى المتوسط للمصارف ولفترة الدراسة تبين أن مؤشر رأس المال العامل لمصارف الموصل، التجاري، الأهلي، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف قد قامت باستخدام رأس المال العامل لديها بشكل أفضل عند مقارنتها مع باقي مصارف العينة، على الرغم من أن تلك المستويات لازالت غير جيدة، والذي من الممكن أن يعرض هذه المصارف لمخاطر أخرى بسبب عدم استغلال رأس المال العامل بنسب كبيرة، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام مما يدل على أن هذه المصارف ليست بأفضل حال من سابقاتها تجاه تشغيل رأس المال العامل، كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر رأس المال العامل من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (13.6%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر

كانت في المصرف التجاري والتي كانت مساوية إلى (53.6%). وبذلك نستنتج أن المصارف في العينة وبشكل عام لديها مستويات ضعيفة في الاستفادة من رأس المال العامل في تشغيل وتوظيف موجوداتها المالية.

الجدول (٦): مؤشر صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.234	0.159	0.067	0.162	0.382	0.409	0.432	0.191	0.502	0.765	0.330
2006	0.226	0.212	0.135	0.166	0.369	0.581	0.444	0.154	0.455	0.366	0.311
2007	0.237	0.147	0.220	0.179	0.326	0.530	0.263	0.263	0.441	0.356	0.296
2008	0.155	0.499	0.345	0.150	0.298	0.409	0.259	0.258	0.289	0.213	0.287
2009	0.262	0.276	0.241	0.118	0.390	0.518	0.243	0.029	0.529	0.166	0.277
2010	0.305	0.166	0.335	0.092	0.458	0.456	0.201	0.326	0.570	0.224	0.313
2011	0.316	0.280	0.356	0.121	0.540	0.549	0.297	0.316	0.326	0.301	0.340
2012	0.458	0.299	0.372	0.126	0.451	0.442	0.272	0.271	0.424	0.348	0.346
2013	0.454	0.337	0.380	0.133	0.582	0.295	0.364	0.338	0.455	0.361	0.370
2014	0.738	0.361	0.439	0.133	0.630	0.404	0.385	0.477	0.520	0.392	0.448
2015	0.704	0.316	0.453	0.187	0.696	0.371	0.311	0.518	0.542	0.449	0.455
2016	0.473	0.313	0.502	0.104	0.654	0.351	0.419	0.475	0.520	0.528	0.434
2017	0.503	0.382	0.134	0.106	0.618	0.361	0.299	0.457	0.499	0.521	0.388
2018	0.387	0.328	0.273	0.175	0.621	0.408	0.035	0.434	0.417	0.455	0.353
2019	0.499	0.292	0.386	0.074	0.584	0.327	0.400	0.457	0.260	0.454	0.373
2020	0.357	0.436	0.202	0.143	0.934	0.273	0.318	0.437	0.348	0.401	0.385
2021	0.155	0.404	0.250	0.146	0.579	0.053	0.304	0.381	0.599	0.314	0.318
المعدل للمصارف	0.380	0.306	0.299	0.136	0.536	0.396	0.309	0.340	0.453	0.389	-
المعدل العام											0.354

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ب. مؤشر إجمالي الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة قدرة المصرف على تشغيل موجوداتها النقدية المتاحة لديها، ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر الموجودات النقدية والمذكورة في الجدول (7) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (49.8%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة لديها مستويات ضعيفة في تشغيل موجوداتها النقدية بسبب ارتفاع قيمة هذا المؤشر، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، 2013، 2016، 2017 مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات تحتفظ بنقدية كبيرة للوفاء بالتزاماتها وبمستويات عالية بينما السنوات الباقية انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2018 والذي بلغ (35.8%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر الموجودات النقدية لمصارف بغداد، الأهلي، الاستثمار، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة التزاماتها المالية وبشكل كبير وبالتالي فهي لا تعاني من مشاكل في حاجتها للنقد، وفي

الوقت ذاته فإن الاحتفاظ بنقدية وبمستويات عالية يؤشر ضعف إدارة المصارف المبحوثة في استثمار تلك الأموال في مجالات من المحتمل أن تدر عليها أرباحاً وعوائد إضافية، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام مما يدل على أن هذه المصارف تحاول توظيف موجوداتها النقدية بشكل أفضل من سابقاتها، كما تبين أن مصرف الخليج لديه أقل مستوى لمؤشر الموجودات النقدية من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (27.6%) أي أن المصرف استثمر الأموال بصورة أكبر قياساً إلى باقي المصارف عينة الدراسة، ولكنه احتفظ بمستوى مقبول من الموجودات النقدية لمواجهة التزاماته، في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف كوردستان والتي كانت مساوية إلى (80%). لهذا نستنتج بأن المصارف في العينة لديها مستويات مرتفعة من الاحتفاظ بالنقدية وهو ما يضعف من قدراتها الإيرادية.

الجدول (٧): مؤشر إجمالي الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.491	0.429	0.737	0.513	0.699	0.662	0.536	0.271	0.722	0.919	0.598
2006	0.537	0.382	0.738	0.566	0.194	0.646	0.448	0.303	0.679	0.749	0.524
2007	0.715	0.036	0.711	0.442	0.185	0.769	0.537	0.760	0.790	0.845	0.579
2008	0.694	0.289	0.731	0.377	0.024	0.599	0.713	0.861	0.049	0.905	0.524
2009	0.613	0.366	0.669	0.595	0.111	0.558	0.761	0.081	0.717	0.686	0.516
2010	0.428	0.213	0.406	0.595	0.211	0.471	0.698	0.607	0.593	0.724	0.495
2011	0.463	0.273	0.209	0.523	0.440	0.596	0.547	0.476	0.709	0.837	0.507
2012	0.432	0.377	0.306	0.625	0.468	0.076	0.708	0.418	0.555	0.866	0.483
2013	0.569	0.472	0.151	0.575	0.573	0.707	0.275	0.445	0.531	0.790	0.509
2014	0.264	0.447	0.060	0.561	0.300	0.067	0.191	0.636	0.547	0.801	0.387
2015	0.369	0.032	0.203	0.687	0.375	0.662	0.213	0.693	0.526	0.853	0.461
2016	0.405	0.383	0.101	0.682	0.278	0.635	0.243	0.738	0.605	0.916	0.499
2017	0.406	0.338	0.112	0.687	2.718	0.661	0.128	0.673	0.062	0.942	0.673
2018	0.457	0.037	0.016	0.708	0.351	0.720	0.073	0.585	0.627	0.001	0.357
2019	0.403	0.047	0.013	0.610	0.530	0.561	0.022	0.573	0.605	0.932	0.430
2020	0.440	0.063	0.036	0.729	0.650	0.494	0.041	0.626	0.602	0.930	0.461
2021	0.707	0.503	0.051	0.577	0.349	0.335	0.008	0.496	0.635	0.908	0.457
المعدل للمصارف	0.494	0.276	0.309	0.591	0.497	0.542	0.361	0.544	0.562	0.800	-
المعدل العام											0.498

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ت. مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة: يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال حقوق الملكية في الموجودات، الثابتة، أي الاستثمار في الموجودات الثابتة، ويتبين من خلال نتائج التحليل لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة والمذكورة في الجدول (8) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (21.09%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة، لديها مستويات حقوق الملكية كانت أكبر بكثير من مستويات الموجودات

الثابتة وأن المصارف المبحوثة تغطي كافة موجوداتها الثابتة من حقوق الملكية وذلك يرجع لطبيعة تلك الموجودات في المصارف التجارية والتي لا تشكل جانباً مهماً من إجمالي الموجودات لديها، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 عن المعدل العام مما يدل على زيادة مستويات تمويل الموجودات الثابتة من حقوق الملكية لدى المصارف المبحوثة، بينما في السنوات الباقية انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (743.7%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة لمصرف التجاري تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن المصرف اعتمد بشكل كبير على تمويل موجوداته الثابتة من حقوق الملكية بصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنة بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، كما تبين أن مصرف بابل لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات الثابتة من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (609.4%). وبذلك نستنتج أن المصارف التجارية في العينة تعتمد بشكل كلي على تمويل موجوداتها الثابتة من حقوق الملكية على الرغم من أن هذا لا يشكل تهديداً مباشراً للمالكين.

الجدول (٨): مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	6.594	2.501	41.330	13.160	20.668	28.529	13.371	11.568	4.813	46.272	18.881
2006	6.269	3.572	4.230	13.522	22.581	30.370	14.736	14.361	4.587	12.350	12.658
2007	7.709	3.739	4.538	6.902	23.742	0.555	14.515	22.732	4.628	10.645	9.970
2008	7.212	3.934	1.022	7.869	11.386	0.455	7.113	17.458	4.405	13.512	7.437
2009	10.239	3.624	18.031	7.524	50.566	16.819	5.041	14.158	9.415	12.810	14.823
2010	8.386	3.254	17.781	3.926	70.645	13.688	3.575	17.297	9.589	6.322	15.446
2011	11.955	5.875	18.613	4.105	87.232	26.436	4.576	8.618	19.264	10.125	19.680
2012	38.044	11.148	12.607	4.792	80.086	26.961	4.549	7.590	28.573	18.828	23.318
2013	40.790	9.618	9.442	5.127	125.443	19.546	6.347	12.339	30.020	20.150	27.882
2014	43.963	87.086	5.876	4.919	205.182	17.563	7.636	16.353	31.383	22.590	44.255
2015	4.972	9.333	5.517	8.045	288.564	15.746	3.288	16.860	29.917	23.531	40.577
2016	60.464	9.395	4.263	8.889	187.877	17.173	3.530	18.734	12.091	14.346	33.676
2017	61.294	9.921	7.051	7.407	165.589	20.529	3.567	13.617	1.297	15.007	30.528
2018	5.038	7.432	5.603	6.208	159.652	17.278	3.662	14.514	12.877	16.370	24.863
2019	4.937	7.446	5.660	5.450	85.957	14.962	3.763	14.253	11.145	16.959	17.053
2020	4.923	7.745	2.051	4.989	9.555	17.032	2.176	17.495	8.843	9.870	8.468
2021	4.797	9.324	4.534	5.108	7.997	9.052	2.162	18.608	6.738	9.716	7.804
المعدل للمصارف	19.270	11.468	9.891	6.938	94.278	17.217	6.094	15.092	13.505	16.435	21.019
المعدل العام											21.091

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ث. **مؤشر صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات:** يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات بشكل صحيح لتوليد الربح، ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (9) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005–2021) بلغ ما نسبته (2.6%) والذي يستدل منه على ضعف قدرة الإدارة بتشغيل الموجودات بكفاءة وفاعلية لتوليد الأرباح، كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2006، 2007، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، وهذا ما يدل على أن المصارف في تلك السنوات استثمرت موجودتها بشكل أفضل من المصارف الأخرى عند مقارنتها بالمعدل العام بينما كانت السنوات الباقية انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2018 والذي بلغ (0.05%) وأعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في سنة 2012 و2013 على التوالي والتي بلغت (4.6%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مصارف الموصل، الخليج، المتحد، بغداد، التجاري، وكوردستان أن ارتفاع مستويات مؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات عند مقارنتها بالمصارف الأخرى والتي سجلت مستويات أقل لديها، كما تبين أن المصرف العراقي لديه أقل مستوى لهذا المؤشر من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (1.9%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في المصرف العراقي والتي كانت مساوية إلى (3.4%)، ولابد من الأشارة إلى أن العديد من المصارف عينة الدراسة وخلال عدد من السنوات حققت خسارة وهذا يدل على عدم قدرة هذه المصارف في استثمار أموالها بكفاءة وكذلك ارتفاع التكاليف خلال تلك السنوات. وبذلك نستنتج ضعف إدارة المصارف المبحوثة في تحقيق الربحية المناسبة وهذا يؤكد ما تطرقنا له من ارتفاع نسب نفقاتها ومصاريفها العامة والإدارية وفي حالة عدم الاهتمام بهذا المؤشر ربما تتعرض للفشل المالي.

الجدول (٩): مؤشر صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.024	0.033	0.036	0.007	0.014	0.028	0.033	0.043	0.011	0.002	0.023
2006	0.030	0.033	0.103	0.029	0.013	0.017	0.048	0.003	-0.006	0.005	0.028
2007	0.045	0.035	0.015	0.062	0.013	0.036	0.057	0.059	0.000	0.047	0.037
2008	0.037	0.064	-0.011	0.040	0.021	0.050	0.053	0.047	-0.004	0.053	0.035
2009	0.039	0.051	0.000	0.023	0.021	0.007	0.026	0.002	0.007	0.044	0.022
2010	0.065	0.023	0.078	0.017	0.157	0.013	0.025	0.034	0.001	0.022	0.043
2011	0.049	0.035	0.075	0.029	0.032	0.016	0.021	0.029	0.041	0.047	0.037
2012	0.040	0.086	0.079	0.023	0.049	0.054	0.019	0.003	0.072	0.039	0.046
2013	0.081	0.072	0.049	0.022	0.032	0.031	0.015	0.049	0.073	0.040	0.046
2014	0.006	0.052	0.044	0.019	0.023	0.015	0.018	0.049	0.018	0.042	0.029
2015	-0.002	0.017	0.039	0.009	0.021	0.007	0.015	0.038	0.016	0.050	0.021
2016	0.010	0.009	0.002	0.022	0.020	0.048	0.026	0.021	0.016	0.058	0.023
2017	0.014	0.008	-0.006	0.009	0.025	0.001	0.014	0.003	0.019	0.046	0.013
2018	0.007	0.002	-0.033	0.005	0.026	0.011	0.012	0.001	0.012	0.007	0.005
2019	0.001	-0.007	-0.003	0.096	0.015	0.018	0.004	0.000	0.019	0.018	0.061
2020	0.004	0.000	0.001	0.018	0.065	0.028	-0.015	0.010	0.022	0.009	0.014
2021	0.002	-0.009	0.002	0.025	0.025	0.018	0.003	0.002	0.010	0.012	0.009
المعدل للمصارف	0.027	0.030	0.028	0.027	0.034	0.023	0.022	0.023	0.019	0.031	-
المعدل العام											0.026

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ج. **مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات عدا حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال إجمالي المطلوبات في إجمالي الموجودات أي الأموال التي يحصل عليها من الغير عن طريق الودائع بأنواعها أو القروض التي يحصل عليها المصرف من الغير واستثمارها في الموجودات المتداولة والثابتة وخاصة في الموجودات المتداولة لأن أغلب المصارف تكون استثماراتها في الموجودات المتداولة، ويمكن الاستدلال من خلال نتائج التحليل لمؤشر إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (10) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (192.4%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة من خلال عملياتها الاستثمارية في الموجودات استخدمت هيكل الديون بالكامل في تمويل الموجودات واتجهت نحو هيكل الملكية، وهذا بالتالي يشكل خطراً على كل من المدينين والمالكين على حد سواء، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 مما يدل على السياسة المجازفة لتلك المصارف تجاه كل من هيكل الملكية وهيكل الديون حيث شكلت إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات 2:1 ، بينما انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام في السنوات الباقية حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (156.3%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن كل من مصرف الموصل، التجاري، بابل، العراقي، وكوردستان

تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تعاني من السياسة المجازفة تجاه هيكل الديون بصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنةً بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المدينين والمساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، وهذا يدل على أن هذه المصارف تقع أيضاً في مجال الخطر عند مقارنتها بالمعدل العام المرتفع. كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (123%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف بابل والتي كانت مساوية إلى (245.2%). وبذلك نستنتج من هذه النسب المرتفعة لهذا المؤشر وعلى صعيد المصارف وسنوات الدراسة أن هناك سياسة غير متحفظة لدى المصارف العراقية في الاستثمار بالموجودات وعن طريق هيكل الديون بجانب هيكل الملكية وبنسب عالية مما يعرضها لمخاطر مالية عديدة.

الجدول (١٠): مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات عدا حقوق الملكية

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	1.381	1.361	1.414	1.213	1.674	1.734	1.874	1.284	2.727	5.620	2.028
2006	1.369	1.419	1.535	1.219	1.633	2.504	1.909	1.228	2.394	1.688	1.690
2007	1.373	1.251	1.393	1.265	1.519	2.202	1.443	1.423	2.287	1.762	1.592
2008	1.220	2.184	1.610	1.208	1.487	1.787	1.479	1.423	1.872	1.359	1.563
2009	1.410	1.304	1.345	1.158	1.678	2.224	1.489	1.485	2.451	1.281	1.582
2010	1.529	1.312	1.550	1.141	1.853	1.968	1.423	1.561	2.815	1.368	1.652
2011	1.526	1.578	1.606	1.190	2.204	2.330	1.656	1.556	1.587	1.522	1.675
2012	1.888	1.547	1.783	1.190	1.953	1.847	1.584	1.453	1.885	1.608	1.674
2013	1.871	1.637	1.814	1.198	2.422	1.451	1.962	0.172	1.966	1.655	1.615
2014	4.086	1.735	2.133	1.153	2.725	1.749	2.560	2.032	2.271	1.777	2.222
2015	3.553	1.647	2.240	1.215	3.372	1.806	3.147	2.034	2.420	2.039	2.347
2016	2.839	1.656	2.574	1.308	2.987	1.989	4.349	2.006	2.405	2.374	2.449
2017	2.950	2.136	1.613	1.322	2.729	1.898	5.488	1.974	2.326	2.333	2.477
2018	2.846	2.571	2.434	1.315	2.776	1.962	3.639	1.874	2.085	1.954	2.346
2019	2.893	2.265	2.009	1.319	2.536	1.682	2.771	1.968	1.534	1.937	2.091
2020	3.108	2.509	1.380	1.244	1.995	1.523	2.512	1.866	1.561	1.738	1.944
2021	1.542	2.300	1.471	1.251	2.590	1.210	2.400	1.679	1.423	1.746	1.761
المعدل للمصارف	2.199	1.789	1.759	1.230	2.243	1.875	2.452	1.589	2.118	1.986	-
المعدل العام											1.924

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ح. **مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال حقوق الملكية في إجمالي الموجودات، واستثمارها في الموجودات المتداولة والثابتة، ويتبين من خلال نتائج التحليل لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (11) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (42.8%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة وظفت عملياتها الاستثمارية في الموجودات بما يقارب النصف لحقوق الملكية بمستويات

عالية، وهذا ما يؤيد صحة مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات. حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 مما يدل على السياسة المجازفة لتلك المصارف تجاه حقوق الملكية، بينما انخفض في السنوات الباقية المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (30.2%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات لمصارف الموصل، المتحد، التجاري، الأهلي بابل، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تتجه نحو توظيف مستويات عالية لحقوق الملكية في الموجودات وبصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارناً بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، وهذا يدل على أن هذه المصارف تقع أيضاً في مجال الخطر عند مقارنتها بالمعدل العام المرتفع، كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (18.7%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف بابل والتي كانت مساوية إلى (53.2%). وبذلك نستنتج أن المصارف المبحوثة تلجأ إلى اعتماد حقوق الملكية بنسب مرتفعة في توظيفها بموجوداتها وهذا قد يكون من الأسباب التي يقودها للفشل المالي في حالة حدوث الأزمات.

الجدول (١١): مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات عدا حقوق الملكية

السنوات	المصارف في العينة										المعدل السنوي
	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان	
2005	0.276	0.265	0.308	0.176	0.403	0.423	0.466	0.221	0.633	0.822	0.399
2006	0.269	0.295	0.349	0.180	0.387	0.600	0.476	0.186	0.582	0.408	0.373
2007	0.272	0.200	0.282	0.209	0.342	0.546	0.428	0.297	0.563	0.432	0.357
2008	0.180	0.171	0.379	0.172	0.328	0.440	0.324	0.297	0.466	0.264	0.302
2009	0.291	0.229	0.256	0.136	0.404	0.550	0.329	0.326	0.592	0.220	0.333
2010	0.346	0.234	0.355	0.124	0.465	0.492	0.297	0.359	0.645	0.269	0.359
2011	0.345	0.334	0.377	0.160	0.546	0.571	0.396	0.357	0.370	0.343	0.380
2012	0.470	0.354	0.439	0.159	0.488	0.459	0.369	0.312	0.470	0.378	0.390
2013	0.466	0.391	0.449	0.165	0.587	0.311	0.490	0.358	0.509	0.396	0.412
2014	0.755	0.424	0.531	0.160	0.633	0.428	0.609	0.508	0.560	0.437	0.505
2015	0.072	0.402	0.553	0.177	0.703	0.446	0.682	0.508	0.568	0.510	0.462
2016	0.640	0.396	0.612	0.236	0.665	0.497	0.770	0.501	0.584	0.579	0.548
2017	0.661	0.532	0.765	0.254	0.634	0.473	0.818	0.493	0.570	0.571	0.577
2018	0.649	0.464	0.597	0.240	0.639	0.490	0.725	0.466	0.520	0.488	0.528
2019	0.655	0.559	0.502	0.242	0.605	0.406	0.639	0.492	0.348	0.484	0.493
2020	0.678	0.601	0.435	0.196	0.499	0.344	0.617	0.464	0.359	0.425	0.462
2021	0.351	0.565	0.320	0.201	0.614	0.173	0.604	0.404	0.297	0.427	0.396
المعدل للمصارف	0.434	0.377	0.442	0.187	0.526	0.450	0.532	0.385	0.508	0.438	-
المعدل العام											0.428

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ثانياً: التحليل الإحصائي

١. **الارتباط بين المخاطر المالية والفشل المالي:** يلاحظ من نتائج تحليل الارتباط في الجدول (12) العلاقات التالية:

أ. **المستوى الكلي:** وجود علاقة ارتباط معنوية وطردية بين المخاطر المالية وبين الفشل المالي وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما والتي بلغت (0.739) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم الطردي بين المخاطر المالية وبين الفشل المالي، وهذا يدل على أن أي تغير في المخاطر المالية بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في الفشل المالي، والعكس صحيح. أي أن ارتفاع المخاطر المالية سيقود إلى ارتفاع (أو انخفاض) مستويات الفشل المالي

ب. **المستوى الجزئي:** يلاحظ أن الارتباط على المستوى بين مؤشرات المخاطر المالية وبين مؤشرات الفشل المالي اظهرت الآتي:

- وجود علاقات ارتباط معنوية وطردية بين متغير المخاطر المالية والممثلة بكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وبين مؤشرات الفشل المالي والممثلة بمؤشر صافي رأس المال العامل / الموجودات، إجمالي الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات، حق الملكية / إجمالي الموجودات الثابتة، صافي الربح / إجمالي الموجودات، إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات عدا حق الملكية، حق الملكية / إجمالي الموجودات وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها والبالغة (0.436)، (0.427)، (0.586)، (0.843)، (0.644)، (0.439) وعلى التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم الطردي بين المخاطر المالية والممثلة بكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وبين الفشل المالي والممثلة بكل من مؤشر رأس المال العامل / الموجودات، الموجودات النقدية / الموجودات، حق الملكية / الموجودات الثابتة، الموجودات / المطلوبات عدا حق الملكية، حق الملكية / الموجودات، وصافي الربح / الموجودات، وهذا يدل على أن أي تغير في مؤشرات المخاطر المالية بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في مؤشرات الفشل المالي، والعكس صحيح.
- وجود علاقات ارتباط معنوية وطردية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وبين مؤشرات الفشل المالي وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها والبالغة و البالغة (0.714)، (0.618)، (0.622)، (0.699) وعلى التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم الطردي بين كل من متغير المخاطر المالية والمتمثلة بكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وبين مؤشرات الفشل المالي، وهذا يدل على أن أي تغير في مؤشرات المخاطر المالية بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في متغير الفشل المالي، والعكس صحيح.
- وجود علاقات ارتباط معنوية وطردية بين مؤشرات متغير المخاطر المالية والممثلة بكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وبين مؤشرات الفشل المالي والممثلة بمؤشر صافي رأس

المال العامل / الموجودات، إجمالي الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات، حق الملكية / إجمالي الموجودات الثابتة، صافي الربح / إجمالي الموجودات، إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات عدا حق الملكية، حق الملكية / إجمالي الموجودات وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها، إذ أن أعلى قيمة مسجلة للارتباط كانت بين مخاطر السيولة ومؤشر صافي الربح / الموجودات والبالغة (0.829) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). بينما تبين أن أقل قيمة مسجلة للارتباط كانت بين مؤشر مخاطر الكفاية ومؤشر حق الملكية / إجمالي الموجودات والبالغة (0.439) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم الطردي بين كل المخاطر المالية والممثلة بكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل، ومتغير الفشل المالي والممثلة بمؤشر صافي رأس المال العامل / الموجودات، إجمالي الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات، حق الملكية / إجمالي الموجودات الثابتة، صافي الربح / إجمالي الموجودات، إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات عدا حق الملكية، حق الملكية / إجمالي الموجودات، بكل من وهذا يدل على أن أي تغير في كل من مؤشرات المخاطر المالية بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في مؤشرات الفشل المالي، والعكس صحيح.

الجدول (١٢): الارتباط بين المخاطر المالية والفشل المالي

المخاطر المالية / الفشل المالي	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر الكفاية	مخاطر التشغيل	المؤشر الكلي
صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	** 0.569	** 0.458	* 0.393	* 0.360	** 0.436
إجمالي الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات	** 0.409	* 0.287	** 0.511	* 0.359	** 0.427
حق الملكية / إجمالي الموجودات الثابتة	** 0.480	** 0.399	* 0.383	** 0.555	** 0.586
صافي الربح / إجمالي الموجودات	** 0.758	** 0.829	** 0.624	** 0.795	** 0.843
إجمالي الموجودات /إجمالي المطلوبات عدا حق الملكية	** 0.507	*0.293	** 0.700	** 0.413	** 0.644
حق الملكية / إجمالي الموجودات	* 0.278	* 0.288	* 0.349	* 0.369	** 0.439
المؤشر الكلي	** 0.714	** 0.618	** 0.622	** 0.699	**0.739

* مستوى معنوية (0.05). ** مستوى معنوية (0.01).

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج البرنامج SPSS V. 26

وبالاستناد على نتائج تحليل الارتباط السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثالثة والتي تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين المخاطر المالية وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

٢. **تأثير المخاطر المالية في الفشل المالي:** يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط وعلى المستويين الكلي والجزئي الآتي:

أ. **المستوى الكلي:** لتحقيق هدف الدراسة في التحقق من العلاقة التأثيرية لمتغير المخاطر المالية في الفشل المالي لدى المصارف في العينة وعلى المستوى الكلي فقد تبين من نتائج التحليل المذكورة في الجدول (13) الآتي:

- أن متغير المخاطر المالية له تأثير في الفشل المالي في مصارف العينة وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (24.628) وهي قيمة تزيد عن القيمة الجدولية (F) والبالغة (3.987) وبدرجات حرية (1، 168).
- أن المخاطر المالية يفسر ما نسبته (54.6%) من التغير الحاصل في الفشل المالي وذلك بموجب قيمة (R2) المعامل التفسيري والبالغة (0.546) وبالتالي فإن ما نسبته (45.4%) تعود لعوامل أخرى تؤثر في الفشل المالي غير المخاطر المالية المتبناة في الدراسة الحالية.

وبذلك نستدل من هذا التحليل أنه على مصارف العينة أن تتوجه نحو تحسين أساليبها تجاه التعامل مع المخاطر المالية وذلك للحد أو التخفيف من الفشل المالي التي تتعرض له بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في الدراسة الحالية.

الجدول (١٣): تأثير المخاطر المالية في الفشل المالي

النموذج الكلي	B_0	B_1	R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية *	Sig.
المخاطر المالية	0.121	0.739	0.546	24.628	3.897	0.000
* قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1، 168)				N = 170		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج برنامج SPSS V. 26

ب. **المستوى الجزئي:** يلاحظ من النتائج في الجدول (14) وعلى مستوى مؤشرات المخاطر المالية الآتي:

- أن مؤشر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل لهما تأثير في الفشل المالي في مصارف العينة وذلك استناداً إلى قيم مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.000) لجميع المؤشرات وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيم (F) المحسوبة والتي بلغت (31.531)، (19.178)، (22.110)، (27.709) وعلى التوالي وهي قيم تزيد عن القيمة الجدولية (F) والبالغة (3.897) وبدرجات حرية (1، 168).
- أن مؤشر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل يفسرون ما نسبته (51%)، (38.2%)، (38.7%)، (48.9%) من التغير الحاصل في متغير الفشل المالي وذلك بموجب قيم (R2) المعامل التفسيري والبالغة (0.510)، (0.382)، (0.387)، (0.489) وعلى التوالي وبالتالي فإن ما نسبته

(49%)، (61.8%)، (61.3%)، (51.1%) تعود لعوامل أخرى تؤثر في الفشل المالي غير مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل.

وبذلك نستدل من هذا التحليل أنه على مصارف العينة أن تتوجه نحو تحسين أساليبها تجاه التعامل مع المخاطر المالية والممثلة بكل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الكفاية، ومخاطر التشغيل وذلك للحد أو التخفيف من الفشل المالي التي تتعرض له بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في الدراسة الحالية.

الجدول (١٤): تأثير مؤشرات المخاطر المالية في الفشل المالي

النموذج الجزئي	B_0	B_1	R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية *	Sig.
مخاطر الائتمان	0.150	0.714	0.510	31.531	3.897	0.000
مخاطر السيولة	0.184	0.618	0.382	19.187		0.000
مخاطر الكفاية	0.179	0.622	0.387	22.110		0.000
مخاطر التشغيل	0.163	0.699	0.489	27.709		0.000
* قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1، 168)				N = 170		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج برنامج SPSS V. 26

وبالاستناد على نتائج تحليل الانحدار السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنه (لا يوجد تأثير معنوي وذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي وذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

٣. تحليل الفروقات

تم إجراء تحليل الفروقات بين مصارف العينة تجاه كل من متغيرات الدراسة وذلك باعتماد أسلوب المقارنة بين المتوسطات (Compare Means) وبتطبيق اختبار التباين الأحادي باتجاه واحد (One – Way ANOVA) والذي نفذ في برنامج SPSS V26 حيث كانت نتائج التحليل في الجدول (15) تبين الآتي:

- يلاحظ وجود فروقات بين مصارف العينة تجاه التعرض للفشل المالي وذلك استناداً لقيمة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.000) والتي كانت أقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05)، وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (7.326) والتي كانت أكبر من قيمة (F) الجدولية (1.939) وبدرجات حرية (9، 160)، مما يدل على أن هناك تباين بين مصارف العينة تجاه تعرضها للفشل المالي، ولمعرفة أي من تلك المصارف أكثر تعرضاً للفشل المالي فإن ذلك يتطلب إجراء الاختبارات البعدية.

الجدول (١٥): الفروق بين مصارف العينة تجاه متغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	درجات الحرية	قيمة Sig.
المخاطر المالية	1.045	1.939	160 , 9	0.267
الفشل المالي	7.326			0.000

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج برنامج SPSS V. 26

ولمعرفة أي من المصارف أكثر تعرضاً للفشل المالي فقد تم تطبيق الاختبارات البعدية (Post – Hoc) وبطريقة أقل فرق معنوي (Least Significant Differences) (LSD) حيث بينت نتائج التحليل في الجدول (16) أن هناك مستويات مختلفة من التعرض للفشل المالي بين مصارف العينة وأن أقرب المصارف للفشل المالي هو مصرف بابل وذلك لأن قيمة (LSD)له والبالغة (0.000) كانت الأقل من بين مستويات المعنوية لباقي المصارف وهي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05). ويليه المصرف الأهلي المرتبة الثانية وذلك استناداً لقيمة (LSD) والبالغة (0.035)، كما يلاحظ أن أكثر المصارف ابتعاداً عن الفشل المالي هو المصرف التجاري العراقي وحسب قيمة (LSD) والبالغة (0.681) والتي كانت في أعلى مستوياتها لدى هذا المصرف من المصارف الأخرى في العينة.

الجدول (١٦): الاختبارات البعدية للفروقات بين المصارف تجاه الفشل المالي

المصارف	الموصل	الخليج	المتحد	بغداد	التجاري	الأهلي	بابل	الاستثمار	العراقي	كوردستان
LSD	0.041	0.218	0.111	0.049	0.681	0.035	0.000	0.409	0.328	0.507

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج برنامج SPSS V. 26

ومن هذه النتائج نستدل على عدم صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه (لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المصارف المبحوثة تجاه متغيرات الدراسة الرئيسة والممثلة بكل من المخاطر المالية والفشل المالي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المصارف المبحوثة تجاه متغير الفشل المالي فقط).

المحور الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١. تبين من أن المصارف التجارية في العينة تواجه نفس التنوع من المخاطر المالية، وأنه يجب على تلك المصارف إذا ما أرادت النجاح في عملها أن تعمل على اتخاذ الخطوات الاستباقية لأكتشاف تلك المخاطر، ومن ثم التصدي لها.

٢. تبين وجود اختلاف بين المصارف التجارية في العينة في تعرضها للفشل المالي وأن مصرف بابل كان الأقرب من بين المصارف الأخرى لحالة الفشل المالي.

٣. يتبين من نتائج التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية للمصارف المبحوثة لمؤشر مخاطر الائتمان أن ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان في عدد من المصارف في العينة يرجع سببه إلى سعي تلك المصارف إلى تحقيق الربحية العالية بغض النظر عن معايير جودة الائتمان.

٤. يتبين من نتائج التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية للمصارف المبحوثة لمؤشر مخاطر السيولة أن مصارف العينة تعتمد سياسة الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة التزاماتها وهذا بدوره يضعف من مستويات الاستثمار لموجوداتها المالية وبالتالي تخفيض مستويات العوائد المحققة من عمليات الاستثمار.

٥. نستنتج من نتائج التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية للمصارف المبحوثة لمؤشر مخاطر كفاية رأس المال من أن مصارف العينة تمتلك رأس مال كافي لمواجهة أية تقلبات أو أزمات بسبب ارتفاع مستويات كفاية رأس المال لديها.

٦. نستنتج من نتائج التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المالية للمصارف المبحوثة لمؤشر مخاطر التشغيل حيث يتبين وبشكل عام أن أغلبية المصارف في العينة تعاني من ارتفاع مستويات نسبة مخاطر التشغيل مما يتطلب إداراتها توجيه الاهتمام لضبط مصاريفها العامة والإدارية.

ثانياً: المقترحات

١. عقد دورات تدريبية للقيادات الإدارية في المصارف التجارية لدراسة وتحليل العلاقة بين المخاطر المالية والفشل المالي، وذلك بهدف تطوير أساليب العمل المصرفي مما يساهم في تعظيم ربحية المصارف التجارية.

٢. ضرورة الاهتمام بجودة معايير الائتمان للقروض الممنوحة والاستثمارات قصيرة الأجل وإدارتها بصورة فاعلة في ظل مستوى مخاطرة مسيطر عليه.

٣. يجب على المصارف إذا ما أرادت النجاح في عملها أن تعمل على اتخاذ الخطوات الاستباقية لأكتشاف المخاطر، ومن ثم التصدي لها.

٤. نقترح أن تقوم المصارف التجارية عينة الدراسة بدراسة وفهم احتياجات البيئة العراقية من خدمات مصرفية في المرحلة الراهنة والتي يمر بها العراق والإقليم من أزمات مالية واقتصادية، لكونها تعمل على نشوء مخاطر مالية من الممكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي العراقي عموماً.

٥. اعتماد سياسات ائتمان واضحة ومحددة وذلك بتحسين معايير جودة الائتمان لديها بهدف التخفيف من نسب القروض المتعثرة وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان.

٦. على الرغم من أن المصارف لا تعاني من مخاطر السيولة إلا أن هذه السياسة غير مجدية في العمل المصرفي والذي ينبغي تحقيق أعلى الارباح الممكنة، لذلك من الضروري أن تتم الموازنة بين استثمار السيولة والاحتفاظ بها.

Reference

Abadi, Atheer Abbas, & Abdullah, Riyad Mezher, 2022. Testing predictive indicators of financial failure using the Sherrod, Springate model: an applied study in the Bank of Baghdad, Al-Mansour Journal, Al-Mansour University College, Issue 36, Baghdad, Iraq.

Al Rawi, Khaled Wahib, 2009, Financial Risk Management, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.

Al-Bayati, Nour Abbas Hussein, 2022, Prediction of financial failure in Iraqi banks according to the logistic regression model, an applied study of a sample of

Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020), master's thesis, Department of Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Karbala University, Iraq.

Al-Hamdan, Nasser and Qudah, Ali, 2013, The Impact of Capital Structure on the Performance of Jordanian Banks Listed on the Amman Stock Exchange: An Analytical Study, Al-Manara Magazine, Volume 19, Issue 4, Jordan.

Al-Hamdani, Rafia Ibrahim, & Al-Qattan, Yassin Taha, 2013, "Using the Sheriod Model to Predict Financial Failure," an applied study in the State Company for the Industry of Medicines and Medical Supplies in Nineveh, Anbar University Journal of Economic Sciences, Vo 5, No 10.

Al-Hamwi, Nermin Muhammad Ghassan, 2016, A Proposed Model for Early Prediction of Financial Failure in Syrian Private Banks, Master Thesis, Banking and Insurance Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.

Al-Jaloud, Saad bin Ali bin Turki, 2018, The jurisprudence of financial risk between Islamic and Western financing, Journal of the College of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Volume 34, Number 5, Egypt

Al-Janabi, Haider Abbas, 2018, Predicting Financial Failure of Commercial Banks Using the Sherrord Model, Applied Research on a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period from 2011-2016, Journal of Administration and Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Vo 7, No 28.

AL-Jumaili, Ahmad Sweileh Tarkh, (2014), Accounting Reserve and its Impact on Predicting Financial Failure in Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange (Analytical Study), Master Thesis Published, Zarqa University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan.

Ariffin, Noraini Mohd; (2012) , Liquidity Risk Management And Financial Performance In Malaysia: Empirical Evidence From Islamic Banks), International Journal of Social Sciences, Vol.1,No. 2.

Aswad, Ahmed Younis, 2016, Exploratory Study of Data from the Commercial Environment in the Iraq Stock Exchange 2005-2013, Master Thesis, Department of Commercial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Zakho, Kurdistan Region, Iraq.

Bartram Söhnke M., 2016, "In Good Times and in Bad: Defined-Benefit Pensions and Corporate Financial Policy, Journal of Corporate Finance, Elsevier, vol. 48(C), pages 331-351.

Behit, Ghaleb Shaker, 2015, Using the Sherrod model to predict financial failure, a study on a sample of private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2009-2013), Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Wasit, Issue 19.

Casu, Barbara, & Claudia Girardone & Philip Molyneux: (2006)" Introduction to banking" Pearson Education Limited, 3d edition, British Library Cataloguingin-Publication Data, England.

Cihangir, Mehmet,& Kara, Ergun,(2014)," The Reasons For Financial Failure In Accommodation Facilities– An Analysis Of The Accommodation Facilities In The Cappadoccia Region / Turkey " European Scientific Journal.

Du Jardin, P. & Severin, (2012), E." Forecasting financial failure using a Kohonen map: A comparative study to improve model stability over time", European Journal of Operational Research, Volume: 221 Issue: 2,.

Elyan, Salwa, 2021, The Role of Financial Risk Management in Achieving Enterprise Profitability, Case Study of the Bank of Agriculture and Rural Development - M'sila -, Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Bou Diaf University, M'sila, Algeria.

Fadun, O.S. and Oye, D., (2020). Impacts of operational risk management on financial performance: a case of commercial banks in Nigeria. International Journal of Finance & Banking Studies, 9(1), pp.22-35.

Greuning, Hennie Van & Bratanovic, Sonja Brajovic (2009), Analyzing banking risk, 3ed Edition, The International bank for reconstruction and development, The world bank, Washington.

Hammoud, Qasim Mahmoud, 2019, Analysis of the extent of concentration and diversification of the loan portfolio using the (Hirschmann-Herfendal) model and their impact on the bank's risk return, an applied study on a sample of Iraqi commercial banks for the period from 2006-2017, Master's thesis, Department of Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Karbala University, Iraq.

Ismail, Ihab Adel ,(2014)," Financial Cash Flow Determinants Of Company Failure In The Construction Industry" ,A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy (Civil Engineering) In The University Of Michigan.

Kalash, Ramisa, 2022, Financial Risks in Commercial Banks and their Impact on Financial Performance, A Field Study of a Sample of Banks Operating in Algeria 2004-2018, PhD thesis, Department of Management Sciences, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Larbi Ben M'hidi Oum El-Bouaghi.

Khaliq, Ahmad: Altarturi, Basheer Hussein Motawe: Thaker, Hassanudin Mohd Thas,(2014), "Identifying Financial Distress Firms: A Case Study Of Malaysia's Government Linked Companies (GLC)" International Journal Of Economics, Finance And Management , VOL. 3, NO. 3.

Manaseer, S. and Al-Oshaibat, S.D., (2018). Validity of Altman Z-score model to predict financial failure: Evidence from Jordan. International Journal of Economics and Finance, 10(8).

Muriithi, J.G., 2016. Effect of financial risk on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, COHRED, JKUAT).

Oudat, M.S & Ali, B.J. ,(2020). Financial risk and the financial performance in listed commercial and investment banks in Bahrain Bourse. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13(12), pp.160-180.

Pagach, Don & warr, Richard (2010), The Effects of Enterprise Risk Management on Firm Performance, SSRN Electronic Journal, North Carolina State University, https://www.researchgate.net/publication/228230435.

Qath, Ahmed Safar, 2018, Risk Management in Banks and Islamic and Financial Institutions, Modern Book Foundation, 1st edition, Tripoli, Lebanon.

Rizk, Alaa Ahmed Abd Ibrahim, 2022, A proposed model for measuring and disclosing capital adequacy and managing related risks in commercial banks to assess the ability to continue, Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, Vo 3, Issue 2, Egypt.

Shaheen, Ali, Matar, Jihad, (2011) , a suggested model for predicting the failure of banking institutions operating in Palestine (an applied study), An-Najah University Journal for Research (Humanities), Volume (25), No. (4).

Soverall , Wayne& Persaud, Wilberne ,(2013), " A Study Of Corporate Failure And The Political Economy Of Financial Regulation In Trinidad And Tobago And The Caribbean "International Journal Of Humanities And Social Science Volume 3, Issue 16.

Suham, Issawi, & Lakhdar, Mergad, 2014: The Use of Financial Derivatives in Financial Risk Management, Journal of Economic and Administrative Research, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Mohamed Kheidar Biskra, Vo 5, No 1, Algeria.

Tabari, Ahmadi and Emami, (2013), The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks, International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol, 4 (6): 1624-1631.

Tapiero, Charles: (2004),R isk and Financial Management: Mathematical and Computational Methods, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England.

Zubairi, Shahla, Saray, Haddah, 2020, Diagnosis of Financial Risks in the Economic Enterprise Based on Leverage Indicators, Case Study of the Packaging and Printing Arts “EMBAG” Bordj Bou Arreridj for the period 2016-2019, Master Thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Mohamed El-Bashir University Brahimi, Bordj Bou Arreridj.